المقدمة:
الإقناع هو أن تجعل المتلقي يعتنق فكرتك، ليس باعتبارها فكرتك الشخصية، بل باعتبارها فكرته الخاصة التي نشأت داخل ذهنه، مع كونك قد كنت المحفز لإثارتها وتنميتها لديه. تتعدد التعريفات العلمية لعملية الإقناع، ولكن معظمها تركز على تأثير المرسل على المتلقي. لذا، يعتبر الإقناع عملية تعتمد على بناء الحجة القانونية المنطقية، بالإضافة إلى اتقان فنون الحوار وأساليب العرض المستخدمة. لا شك أن هذه المهارة تعتبر أساسية لكل قانوني، إلى جانب مهارات أخرى سنتعرف عليها خلال هذا البرنامج التدريبي.

الفئات المستهدفة:

- أعضاء الإدارات القانونية في المؤسسات والهيئات الحكومية والشركات العامة والخاصة.
- المختصون في الدعاوى القضائية، التشريعات، وتنفيذ القرارات في الجهات المختلفة.
- المستشارون القانونيون ومساعدوهم في المؤسسات، الوزارات والمصالح الحكومية.
- المحامون والباحثون القانونيون في مكاتب المحاماة والمؤسسات الاستشارية.
- المحامون العاملون في مجال فض المنازعات.
- العاملون في تقديم النصح والمشورة للجهات الحكومية وغير الحكومية.
- المختصون في وزارات الشؤون القانونية.
- مدراء الإدارات والدوائر القانونية، وإدارات العقود وتنفيذها في الجهات المختلفة.
- كل من يرى أهمية لتطوير مهاراته القانونية ويرغب في تحسينها.

الأهداف التدريبية:
بنهاية هذا البرنامج، سيكون المشاركون قادرين على:

- فهم كيفية تحليل الوقائع من منظور قانوني.
- التعرف على طرق البحث القانوني وأهمية التكييف القانوني وكيفية تنفيذه.
- تطبيق قواعد ومناهج التفسير القانوني.
- التميز في التفريق بين تحليل الموضوعات وتحليل النصوص القانونية.
- تعلم كيفية تفسير وتحليل النصوص القانونية.
- تنظيم الوقائع والأسانيد القانونية.
- فهم قواعد الإقناع وترتيب الأدلة القانونية بشكل منهجي.
- اكتساب مهارة بناء الحجة القانونية والإقناع الفعال.

الكفاءات المستهدفة:

- مهارات التحليل والبحث القانوني.
- فهم أهمية التفسير القانوني في التحليل والبحث.
- تحليل النصوص القانونية.
- بناء الحجة القانونية بطريقة منهجية.
- تطبيق مهارات الإقناع والتحليل في العمل القانوني.

محتوى الدورة:

الوحدة الأولى: التحليل والبحث القانوني

- تحديد موضوع البحث والوقائع ذات الصلة.
- التكييف القانوني للأحداث والوقائع.
- تحديد القواعد القانونية المطبقة في القضايا المختلفة.
- تطبيق القواعد القانونية على الوقائع وتفسيرها.
- الوصول إلى نتيجة التحليل القانوني.

الوحدة الثانية: أهمية التفسير القانوني في التحليل والبحث

- استعراض مذاهب التفسير المختلفة.
- النصوص القانونية التي يمكن تفسيرها.
- التعامل مع حالات الغموض، النقص أو الأخطاء المادية في النصوص القانونية.
- طرق التفسير الداخلية للنصوص القانونية.

طرق التفسير الخارجية للنصوص القانونية.

الوحدة الثالثة: تحليل النص القانوني

- التركيب اللغوي للجملة القانونية.
- تعريف الفرض أو الحالة، والحكم، ومن هو المخاطب بالحكم.
- تعريف الفاعل "legal subject" في النص القانوني.
- التعرف على الفعل القانوني "legal action".
- تصنيف الفاعل القانوني في النصوص.

الوحدة الرابعة: بناء الحجة القانونية

- تنظيم وترتيب الحجة بشكل منطقي.
- استخدام قاعدة الهرم المقلوب في بناء الحجة.

- تطبيق قاعدة "استخدام السلاح الأقوى" عند بناء الحجة.
- ضمان الإحاطة الموضوعية والشكلية في بناء الحجة.
- شمول جميع العناصر الموضوعية عند تقديم الحجة.

الوحدة الخامسة: تحليل وإدارة القضايا

- استعراض عناصر إدارة القضايا.
- كيفية جمع المعلومات الأساسية المتعلقة بالقضية.
- إعداد خطة شاملة لإدارة القضايا.
- تحليل العمليات وتحقيق التحسين المستمر في القضايا.
- استعراض نتائج القضية وتحقيق الأهداف المرجوة.
- إغلاق القضية وتقييم الأداء القانوني.